

أجب على الأسئلة الآتية :

السؤال الأول (٢٥ درجة) :

بصفتك مراقباً لحسابات المنشآت المختلفة التالية تعرضت للحالات المبينة فيما بعد :  
الحالة الأولى :

مراجعتك للشركة ( أ ) عن عام ٢٠١١ تبين لك أن الشركة غيرت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ طريقة إهلاك الآلات والمعدات باستخدام طريقة القسط الثابت بدلاً من القسط المتناقص استناداً إلى تقرير فني يوصي بهذا التغيير وقامت الشركة بإثبات أثر هذا التغيير على عام ٢٠١١ الذي يخصها كما ستقوم بإثبات الباقي على السنوات القادمة .

الحالة الثانية :

عند مراجعتك للشركة (ب) عن عام ٢٠١١ تبين لك وجود قضية مرفوعة على الشركة بمبلغ ١٠ مليون جنيه من أحد عملائها وقدرت الشركة أن العبء الذي سينتج عن هذه القضية لن يتجاوز مبلغ ٣ مليون جنيه بناء على أفضل تقدير من مستشارها القانوني وقامت بعمل مخصص له مع الإفصاح في الإيضاحات عن القضية ومبالغها .

الحالة الثالثة :

عند مراجعتك لحسابات الشركة (ج) عن عام ٢٠١٠ تبين لك أن هناك دمار لحق بمخزون الشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١١ من جراء الشغب الذي صاحب ثورة ٢٥ يناير أدى إلى خسائر تبلغ ٢٥ مليون جنيه وقامت الشركة بإثبات هذه الخسارة في قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٢٠١٠/١٢/٣١ مقابل إعدام هذا المخزون .

**الحالة الرابعة :**

عند مراجعتك للشركة ( د ) عن عام ٢٠١١ قدم لك المدير المالي القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وعن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ والذي قام بإعدادها من مخرجات الحاسب الآلي للشركة وعند طلبك مراجعة المخرجات على أجهزة الحاسب الآلي تم اخطارك أنه قد حدثت مشكلة بالحاسب أدى إلى فقد كافة البيانات والمعلومات المخزنة عليه .

**الحالة الخامسة :**

عند مراجعتك للشركة (هـ) عن عام ٢٠١١ تبين لك أن الشركة تستخدم سياسة القيمة العادلة في قياس استثماراتها العقارية من الأراضي وأنها قامت بتحديد القيمة العادلة في ٢٠١١/١٢/٣١ بناء على تقرير داخلي من الإدارة المالية **والمطلوب :** في ضوء المعايير والقوانين السارية قيامك بدراسة كل حالة من الحالات السابقة وكتابة :

- ( أ ) وجهات النظر المختلفة التي قد تثار في كل حالة .  
 (ب) رأيك الشخصي بصفتك مراقباً لحسابات هذه الشركة .  
 (ج) نوع التقرير الذي ستصدره عن القوائم المالية عن السنة محل المراجعة في ضوء رأيك الشخصي .  
 ( د ) صيغة فقرة الرأي في تقرير مراقب الحسابات عن كل حالة طبقاً لمعايير التقارير الواردة في معايير المراجعة المصرية وأثر ذلك - ان وجد - على باقي محتويات التقرير .

علماً بأن جميع المعالجات المذكورة قد وردت في القوائم المالية النهائية التي قدمت إليك معتمدة من مجلس الإدارة وأن جميع المبالغ هامة ومؤثرة .

**السؤال الثاني :**

أورد ملحق (٣) من معيار المراجعة المصرية رقم (٢٤٠) أمثلة على الظروف التي تشير إلى احتمالية حدوث الغش والتدليس وبوبها إلى أربع فئات :

❖ التلاعب في سجلات محاسبية .

❖ التضارب أو فقدان الأدلة .

❖ التعامل مع متطلبات مراقب الحسابات بطريقة غير مناسبة .

❖ أخرى .

بين بالتفصيل أمثلة لكل فئة من هذه الفئات بما لا يقل في مجموعة عن ٢٠ مثال .

### السؤال الثالث :

حدد الاطار العام لعمليات خدمة التأكيد عناصر عملية التأكيد كالآتي :

( أ ) علاقة ثلاثية الأطراف .

( ب ) موضوع مهمة ملائم .

( ج ) مقاييس محددة مناسبة .

( د ) أدلة ملائمة وكافية .

( هـ ) تقرير تأكد مطلوب .

تكلم بالتفصيل عن كل من هذه العناصر مع توضيح الفرق بين مهام إصدار

تقارير تأكد مناسب ومهام إصدار تقارير تأكد محدود .

### السؤال الرابع :

إن القراءة المتأنية غير المتحفظ ( النظيف أو غير المقيد ) تكشف عن وجود عدد

من العبارات الهامة التي صيغت بشكل دقيق ومحكم مقصود . وفيما يلي بعض

العبارات الأصلية التي وردت في التقرير وما يقابلها من عبارات بديلة .

رقم العبارة	العبارة الأصلية	العبارة البديلة
أ	" ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي ... "	" ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بشكل صحيح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي ... "



ب	" فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ... "	" فالإدارة مسئولة عن إعداد القوائم المالية بحيث تعرض بشكل سليم وتمثل الظروف الاقتصادية الحقيقية ... "
ج	" ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح .. "	" القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح . "
د	" وقت تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية "	" وقد تمت مراجعتنا لاكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية . "
هـ	" وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية .... "	" وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد بأن القوائم المالية .. "
و	" تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة .. "	" تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية .. "

اشرح لماذا تم استخدام العبارات الأصلية بدلاً من العبارات البديلة ( في حدود خمسة أسطر بالنسبة لكل عبارة ) .

#### السؤال الخامس :

بصفتك مراقباً لحسابات الشركة المصرية لصناعة الأجهزة الكهربائية (ش.م.م) ، أنهيت العمل الميداني لمراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ، وتم ذلك في ١٩ فبراير ٢٠١٢ ، وتم إرسال القوائم المالية المكتملة مرفقاً بها تقرير المراجعة بعد التوقيع عليه في ٦ مارس ٢٠١٢ .

ولقد واجهتكم الأحداث التالية ، والتي ترتبط بمراجعتك لحسابات هذه الشركة :

(١) اكتشفت في ١٢ فبراير ٢٠١٢ إفلاس أحد مديني الشركة في ١٥ يناير ٢٠١٢ ، علماً بأنه قد تم البيع لهذا العميل في ١٥ يوليو ٢٠١٠ ، ولم يتم العميل بسداد أي مبلغ مما عليه منذ إجراء عملية البيع .

(٢) في ١٤ يونيو ٢٠١٢ تبين لك إفلاس أحد مديني الشركة في ٢ إبريل ٢٠١٢ . وكانت واقعة البيع تمت في ١٥ أكتوبر ٢٠١١ ، وكان مبلغ الدين قابل للتحصيل في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ، ١٩ فبراير ٢٠١٢ .

(٣) اكتشفت في ١٥ فبراير ٢٠١٢ إفلاس أحد مديني الشركة في أول فبراير ٢٠١٢ ، وكانت أحدث عملية بيع له قد تمت في ٢ أكتوبر ٢٠١٠ . ولم يتم استلام أي مبلغ نقدي من هذا العميل منذ ذلك التاريخ .

(٤) في ٦ فبراير اكتشف إفلاس أحد مديني الشركة في ٣٠ يناير ٢٠١٢ ، ويرجع سبب الإفلاس إلى خسارة دعوى قضائية في ١٥ يناير ٢٠١٢ ، كان قد تم رفعها على نحو غير متوقع من قبل عميل آخر نتيجة لعباب جوهري في المنتج .

(٥) في ٦ فبراير ٢٠١٢ اكتشفت إفلاس أحد مديني الشركة في ٣٠ يناير ٢٠١٢ ، وكانت واقعة البيع قد تمت في ٣ يناير ٢٠١٢ ، ويرجع السبب في الإفلاس إلى حدوث حريق لدى العميل في ٢٠ يناير ٢٠١٢ لم يكن قد قام بالتأمين ضده .

(٦) تبين لك أن الشركة قد قامت في ٢٠ يناير بتسوية دعوى قضائية بشكل ودي ، وكانت إجراءات هذه الدعوى قد بدأت في عام ٢٠٠٨ ، وهي مسجلة الآن كإلتزامات محتملة .

(٧) في ١٤ مارس ٢٠١٢ خسرت الشركة قضية كانت إجراءاتها قد بدأت في عام ٢٠١٠ بمبلغ يعادل المبلغ الذي تم رفع الدعوى على أساسه ، ولقد ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ أن من رأي المستشار القانوني للشركة أنه سوف يكون هناك إجراء تسوية مرضية .

(٨) في ٢٠ يناير ٢٠١٢ تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة لارتكاب جريمة استخدام حق براءة اختراع دون موافقة أو اتفاق مع صاحب البراءة ، ولقد تضمنت الدعوة الزعم بأن ذلك كان قد حدث في بداية عام ٢٠١١ . وكان رأي المستشار القانوني للشركة أنها سوف توجه خطر تعرضها لخسائر جسيمة .

(٩) في ٣٠ نوفمبر اكتشفت وجود دعوى قضائية ضد الشركة ، ولم تكن الشركة قد قامت بالتأمين ضد مخاطرها ، ولقد بدأت هذه الدعوى في ٢٨ أغسطس عام ٢٠١١ .

في ضوء ما ورد بمعيار المراجعة المصري رقم ( ٥٦٠ ) " الأحداث اللاحقة " ، والذي يهدف إلى وضع معايير ارشادات عن مسئولية مراقب الحسابات تجاه الأحداث اللاحقة ، ومع الأخذ في الاعتبار أن كافة الأحداث السابقة تتسم بالأهمية النسبية المرتفعة .

**اذكر أي من الإجراءات الثلاثة التالية سوف تتخذ بالنسبة لكل حدث من الأحداث السابقة مع تبرير اختيارك :**

- ( أ ) ضرورة قيام الشركة بتعديل القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .
- (ب) يجب على الشركة الافصاح عن المعلومات المرتبطة بالحدث في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر .
- (ج) عدم القيام بأي إجراء .
- ( يفضل أن تكون الإجابة في شكل جدول كما يلي )

رقم الحدث ١-٩	البديل الذي تم اختياره	التبرير
	أ، ب، ج	



## السؤال السادس (٣٠ درجة) :

بصفتك مراقب حسابات الشركة العربية للصناعات المعدنية ، تبين لك عند مراجعتك لحسابات الشركة أن رصيد البنك الذي ظهر ضمن أصول الشركة بالميزانية في ٢٠١١/١٢/٣١ تاريخ انتهاء السنة المالية ، قد أدرج بمبلغ ٣١٥٩٤ ، بينما بلغ هذا الرصيد طبقاً لكشف حساب البنك في نفس التاريخ ٥٢٠٨٨ جنيه فقط . ولتأكد من صحة رصيد البنك الظاهر بالميزانية ، قمت بمراجعة العمليات النقدية للشركة خلال عام ٢٠١١ والتي تتم جميعها عن طريق البنك ، وركزت في مراجعتك بصفة خاصة على الشهر الأخير من السنة المالية . وكانت البيانات التي حصلت عليها من شهر ديسمبر ٢٠١١ كما يلي :

بيان	سجلات الشركة	كشف حساب البنك
رصيد النقدية بالبنك في ٢٠١١/١٢/١	٦٣٣٣٣	٦٧٢٥٩
الإيداعات		٧٥١٦٨
يومية المتحصلات النقدية	٧٦٣٦٨	
الشيكات التي قام البنك بسدادها		(٧٠٨٤٥)
يومية المدفوعات النقدية	(٨٥٤٣٣)	
مصارييف البنك		(٢٦١)
ورقة دفع سددها البنك مباشرة		(١٩٢٣٣)
رصيد النقدية بالبنك في ٢٠١١/١٢/٣١	٥٤٢٦٨	٥٢٠٨٨

ولقد حصلت على البيانات التالية :

أولاً : بلغت الإيداعات النقدية في البنك بالطريق في ٢٠١١/١١/٣٠ مبلغ ١٨٠٠ جنيه ، والشيكات الصادرة من الشركة ولم تسدد من البنك بعد حتى ٢٠١١/١١/٣٠ بلغت قيمتها ٥٢٢٦ جنيه .

**ثانياً : بالنسبة للحركة مع البنك خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢ :**

- (١) بلغت مبالغ الشيكات التي تم سدادها من البنك والتي كانت ضمن الشيكات المعلقة التي لم يتم سدادها حتى ٢٠١١/١١/٣٠ مبلغ ٥٠٧٦ جنيه .
- (٢) بلغ إجمالي الشيكات التي قام البنك بسدادها وكانت مسجلة بيومية المدفوعات خلال شهر ديسمبر ٢٠١١ مبلغ ٦٢٥٨٩ جنيه .
- (٣) هناك شيك بمبلغ ٣١٨٠ جنيه قام البنك بسداده ، وكانت الشركة قد أصدرته مقابل شراء بضاعة ، ولكن لم تقم بتسجيله بدفتر يومية المدفوعات النقدية .
- (٤) تبين أن الشركة أصدرت شيك بمبلغ ٥٠٠ جنيه وتم تسجيله بدفتر يومية المدفوعات النقدية ، وتم سداده من البنك ، ولكن البنك قام بالخطأ بتحميله على حساب شركة أخرى .
- (٥) تتضمن الإيداعات النقدية مبلغ ١٨٠٠ جنيه من شهر نوفمبر ٢٠١١ ، ومبلغ ٧٣٣٦٨ جنيه من متحصلات شهر ديسمبر ٢٠١١ .
- (٦) قام البنك بسداد ورقة دفع تستحق على الشركة مبلغها ١٧٤٠٠ جنيه ، كما قام بالبنك بسداد فوائد التأخير المستحقة عليها ، وذلك طبقاً لاتفاق سابق بين الشركة والبنك .

#### **والمطلوب :**

- (١) بصفتك مراقب لحسابات هذه الشركة كيف تتأكد من صحة رصيد البنك الظاهر بالميزانية في ٢٠١١/١٢/٣١ في ضوء البيانات السابقة .
- (٢) حدد التحريفات Misstatements التي لا يمكن اكتشافها عند اجراء المطابقة والتسويات اللازمة بين رصيد البنك طبقاً للدفاتر ورصيد البنك طبقاً لكشف حساب البنك ، وكذلك التحريفات التي يمكن اكتشافها من خلال هذا الاجراء . (كافة التفاصيل والعمليات الحسابية اللازمة يجب أن تكون موجودة بكتابة الإجابة) .



## الإجابة

إجابة السؤال الأول :

الحالة الأولى :

( أ ) وجهات النظر المختلفة :

- ستكون هناك وجهة النظر التي تشير إلى أن طرق الإهلاك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية هي من التقديرات المحاسبية وبالتالي فهي تؤثر على القوائم الحالية والقوائم المستقبلية .
- ستكون هناك وجهة نظر تشير إلى أن طرق الإهلاك هي من السياسات المحاسبية والتي يستدعى تغييرها تعديل القوائم المالية السابقة بأثر رجعي واثبات الفرق في الأرباح المرحلة .

(ب) رأيي الشخصي :

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

(ج) نوع التقرير :

تقرير نظيف .

( د ) فقرة الرأي :

ومن رأينا أن القوائم المالية للشركة ( أ ) تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعند أدائها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة .

الحالة الثانية :

( أ ) وجهات النظر المختلفة :

- ستكون هناك وجهة نظر تنادي بأن تكوين مخصص بالمبلغ الذي تتوقعه الشركة كأفضل تقدير لها وعمل افصاح مناسب يعتبر كافياً .
- ستكون هناك وجهة نظر أخرى تنادي بضرورة عمل مخصص بكامل المبلغ طالما أن القضية بمبلغ ١٠ مليون جنيه .

**(ب) رأيي الشخصي :**

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

**(ج) نوع التقرير :**

تقرير نظيف مع إضافة فقرة توجيه الانتباه بعد الرأي .

**(د) فقرة الرأي :**

ومن رأينا أن القوائم المالية للشركة (ب) تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة .

ومن عدم اعتبار ذلك تحفظاً وكما هو موضح تفصيلاً في الإيضاح رقم ( ) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فهناك قضية منظورة أمام القضاء ومرفوعة من أحد عملاء الشركة يطالبها بمبلغ ١٠ مليون جنيه ولم يفصل في القضية بعد وبناء على أحسن تقدير للشركة قدرت أن العبء الذي سينتج عن هذه القضية لن يتجاوز ٣ مليون جنيه قامت بعمل مخصص له .

**الحالة الثالثة :****(١) وجهات النظر المختلفة :**

- ستكون هناك وجهات نظر تنادي بأن الخسارة التي لحقت بالشركة وقعت في العام الجديد وبالتالي تتطلب افصاحاً فقط دون الحاجة إلى تعديل في قوائم عام ٢٠١٠ .
- ستكون هناك وجهة نظر أخرى تنادي بأن المخزون يقيم بالتكلفة أو القيمة الاستردادية أيهما أقل وحيث أن السنة الجديدة أثبتت أن القيمة الاستردادية أصبحت صفر لذا يجب اعدام المخزون بالكامل إلى الصفر .

**(ب) رأيي الشخصي :**

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

**(ج) نوع التقرير :**

متحفظ لعدم الموافقة .

**(د) فقرة الرأي :**

قامت الشركة بإعدام ما قيمته ٢٥ مليون جنيه قيمة المخزون الذي لحق به الدمار في السنة الجديدة خلافاً لمعايير المحاسبة المصرية التي تعتبر هذا حدثاً بعد تاريخ الميزانية لا يستدعى التعديل .  
وفيما عدا أثر ما جاء في الفقرة عاليه على القوائم المالية للشركة (ج) فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة (ج) تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة .

**الحالة الرابعة :****(أ) وجهات النظر المختلفة :**

- ستكون هناك وجهة نظر تنادى بأن هناك قيد على النطاق الجوهرى حيث أن المراجع لن يمكنه التأكد من سلامة ميزان المراجعة التي تم استخراج القوائم المالية منه .
- ستكون هناك وجهة نظر أخرى بأن القوائم المالية أعدت من ميزان مراجعة مستخرج من الحاسب الآلي وبالتالي فهو يعد صحيحاً .

**(ب) رأيي الشخصي :**

اتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

**(ج) نوع التقرير :**

عدم القدرة على إبداء الرأي بسبب قيد نطاق جوهرى .

**(د) فقرة الرأي :**

قامت الشركة بإعداد قوائمها المالية من ميزان مراجعة مستخرج من الحاسب الآلي والذي لم تتمكن من مراجعة هذه المخرجات على الحاسب الآلي نظراً لحدوث مشكلة به أدت إلى فقدان كافة البيانات والمعلومات المخزنة عليه .  
ونظراً لجوهرية ما جاء بعاليه فإننا لا نستطيع إبداء رأي على القوائم المالية للشركة (د) .



## الحالة الخامسة :

## (أ) وجهات النظر المختلفة :

- ستكون هناك وجهة نظر تقول أن اعتماد الشركة على تقرير داخلي من الإدارة المالية لا يصلح أن يكون دليلاً مؤيداً للقيمة العادلة للاستثمارات العقارية .
- ستكون هناك وجهة نظر أخرى تنادي بأن قيام الإدارة المالية بدراسة الاستثمارات العقارية وتحديد قيمتها العادلة يعد كافياً لتقييم الاستثمارات العقارية .

## (ب) رأي الشخصي :

أتفق مع وجهة النظر الأولى حيث أنها تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

## (ج) نوع التقرير :

متحفظ نتيجة لوجود قيد على النطاق .

## (د) فقرة الرأي :

لم تقم الشركة بإعداد دراسة من مقيم معتمد لتقييم استثماراتها العقارية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ واعتمدت على تقرير داخلي من الإدارة المالية ولم يكن هناك أي إجراء مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم الاستثمارات العقارية . وفيما عدا أية تسويات قد تكون لازمة لو أننا حصلنا على دراسة عن تقييم الاستثمارات العقارية فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة (هـ) تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١/١٢/٢٠١١ وعن أدائها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهي في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة .